العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Itqan Journal of Humanities
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/575
ISSN: 3105-1073 (OnLine)
المجلة معتمدة بالترقيات العلمية حسب كتاب وزارة التعليم العراقية (46404-1410) في 2026/4/27

العراق بين استحقاقات الداخل وضغوط الخارج قراءة في موازين القوى السياسية

م.م سليمان علي سليمان
جامعة الانبار مركز الدراسات الاستراتيجية
Sulaiman Ali sulaiman
University Of Anbar/Centre of Strategic Studies
s.ali.s@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل ديناميات موازين القوى السياسية في العراق في ضوء التفاعل الجدلي بين استحقاقات الداخل المعقدة وضغوط البيئة الخارجية المتوترة. ينطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمحور حول مدى قدرة النظام السياسي العراقي على استيعاب المتغيرات الداخلية المتمثلة في المطالب الشعبية والأزمات الاقتصادية، في ظل استمرار التدخلات الإقليمية والدولية التي تسعى لإعادة هندسة المشهد السياسي وفق مصالحها. اعتمد البحث المنهج التحليلي النظمي ومنهج تحليل القوة لفهم سلوك الفاعلين السياسيين (الدولة، الأحزاب، الفصائل، القوى الخارجية). توصلت الدراسة إلى أن ميزان القوى في العراق يتسم بالسيولة وعدم الاستقرار، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد المحتكر للقوة، بل تنافسها قوى ما دون الدولة وقوى خارجية، مما أنتج حالة من "اللا حسم" السياسي. ويخلص البحث إلى أن استعادة التوازن تتطلب إعادة بناء العقد الاجتماعي وتعزيز السيادة الوطنية لتحييد العامل الخارجي الضاغط.

الكلمات المفتاحية :العراق، موازين القوى، النظام السياسي، التدخل الخارجي، الحراك الشعبي، السيادة.

Abstract

This research aims to analyze the dynamics of the political balance of power in Iraq in light of the dialectical interaction between complex internal demands and the pressures of a tense external environment. The research stems from a central question concerning the extent to which the Iraqi political system can absorb internal changes, represented by popular demands and economic crises, amidst ongoing regional and international interventions seeking to reshape the political landscape according to their interests. The research employs a systems analytical approach and a power analysis methodology to understand the behavior of political actors (the state, parties, factions, and external powers). The study concludes that the balance of power in Iraq is characterized by fluidity and instability, as the state is no longer the sole actor monopolizing power. Instead, it is challenged by sub-state actors and external forces, resulting in a state of political stalemate. The research concludes that restoring balance requires rebuilding the social contract and strengthening national sovereignty to neutralize external pressures.

Keywords: Iraq, balance of power, political system, external intervention, popular movements, sovereignty.

المقدمة

يشكل المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حالة فريدة في دراسات النظم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تتداخل فيه العوامل الداخلية بالخارجية لدرجة يصعب معها الفصل بينهما. فالعراق، بحكم موقعه الجيوسياسي الحساس على مفترق طرق الشرق الأوسط، وتنوعه الديموغرافي والمذهبي المعقد، وثرواته الطبيعية الهائلة (ثاني احتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط)، ظل ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١. إلا أن حدة هذا التدافع تفاقمت بشكل غير مسبوق بعد الاحتلال الأمريكي وإسقاط النظام السابق، مما جعل موازين القوى السياسية في داخله عرضة لاهتزازات مستمرة ومتسارعة لا ترتبط فقط بديناميات التنافس الحزبي الداخلي، بل ترتبط ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بمتغيرات البيئة الإقليمية المضطربة والمصالح الدولية المتضاربة (الركابي، ٢٠٢١، ص ٤٥)إن مفهوم موازين القوى في الحالة

العراقية لا يمكن اختزاله في الأوزان الانتخابية أو المقاعد البرلمانية فحسب، بل يتعداه ليشمل مجموعة معقدة من العوامل المتشابكة: القدرة على التأثير الميداني والسيطرة الجغرافية، والتحكم في الموارد الاقتصادية والمنافذ الحدودية، وامتلاك القوة المسلحة أو النفوذ داخل المؤسسات الأمنية، والتمتع بالدعم المالي واللوجستي الخارجي، والقدرة على التعبئة الطائفية أو القومية أو العشائرية. هذه التعددية في مصادر القوة ومراكز اتخاذ القرار خلقت بيئة سياسية هشة ومفككة، تتسم بصعوبة بناء تحالفات مستقرة تستند إلى برامج سياسية واضحة، أو تشكيل حكومات فاعلة قادرة على الإنجاز والاستمرار دون المرور بمخاضات عسيرة من التوافقات والمساومات التي غالباً ما تفرغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي وتحولها إلى مجرد واجهة شكلية لتقاسم السلطة والثروة (الزبيدي، ٢٠٢٠، ص ١١٢)لقد أنتج النظام السياسي الذي تشكل بعد ٢٠٠٣ نمطاً معقداً من "الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy) "التي أدت في الممارسة الفعلية إلى ترسيخ نظام "المحاصصة" القائم على التقاسم الطائفي والإثني للسلطة والموارد. هذا النظام، وإن نجح في تجنب الانزلاق نحو حرب أهلية شاملة، إلا أنه فشل في بناء دولة قوية ومؤسسات فاعلة، وأسس بدلاً من ذلك لحالة من "الدولة الهجينة (Hybrid State) "التي تتعايش فيها مؤسسات رسمية ضعيفة مع بنى موازية قوية من فصائل مسلحة وشبكات زبائنية ومراكز قوى غير خاضعة للمساءلة (حسن، ٢٠٢٠، ص ١٨٥).

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث العلمية والعملية في عدة أبعاد متكاملة. أولاً، يحاول البحث تفكيك شيفرة التوازنات السياسية المعقدة في العراق في لحظة تاريخية فارقة وحرجة، حيث يواجه النظام السياسي تحديات وجودية متعددة الأبعاد تتمثل في أزمة شرعية متفاقمة بفعل الاحتجاجات الشعبية المتكررة منذ ٢٠١١ وصولاً إلى ذروتها في "انتفاضة تشرين" ٢٠١٩، وأزمة اقتصادية هيكلية عميقة ناتجة عن الاعتماد شبه الكامل على النفط (أكثر من ٩٠٪ من الموازنة)، وفساد مستشرٍ في كافة مفاصل الدولة، وبطالة متفاقمة (تصل إلى ٤٠٪ بين الشباب)، فضلاً عن ضغوط خارجية متزايدة من قوى إقليمية ودولية تهدف إلى جعل العراق ساحة للصراع والتنافس بدلاً من أن يكون جسراً للتواصل والتعاون الإقليمي.

ثانياً، تأتي أهمية البحث من ندرة الدراسات الأكاديمية العربية التي تربط بشكل جدلي ومنهجي وعميق بين مخرجات وتداعيات "انتفاضة تشرين" كمتغير داخلي ضاغط وفاعل، وبين التحولات الجوهرية في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية تجاه العراق (الاتفاق الصيني–الإيراني–السعودي، انسحاب القوات الأمريكية الجزئي، تصاعد الدور التركي). ثالثاً، يقدم البحث إطاراً تحليلياً متعدد المستويات يمكن توظيفه في دراسة حالات مشابهة من "الدول الهشة" في المنطقة العربية. رابعاً، يسهم البحث في تقديم توصيات عملية لصناع القرار العراقيين حول كيفية إدارة التوازنات الدقيقة بين الضغوط المتعارضة، وبناء نظام سياسي أكثر استقراراً وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية المركزية لهذا البحث حول التساؤل الرئيس التالي :**كيف تؤثر التفاعلات الجدلية والديناميكية بين استحقاقات الداخل العراقي المتعددة (السياسية، الدستورية، الاقتصادية، الأمنية، والاجتماعية) وضغوط البيئة الخارجية المعقدة (الإقليمية والدولية) في إعادة تشكيل موازين القوى السياسية في العراق، وما هي انعكاسات ذلك على استقرار النظام السياسي وقدرته على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية البحثية:

1.من هم الفاعلون الحقيقيون والمؤثرون في ميزان القوى العراقي (دولتيون وغير دولتيون، داخليون وخارجيون)، وما هي طبيعة مصادر قوتهم المادية والرمزية، وكيف تتوزع هذه القوة بينهم؟

2.إلى أي مدى استطاع الحراك الشعبي (احتجاجات تشرين ٢٠١٩ وما تلاها) تغيير قواعد اللعبة السياسية التقليدية القائمة منذ ٢٠٠٥، وهل نجح في فرض أجندة سياسية بديلة أم أنه اكتفى بممارسة دور الفيتو والتعطيل؟

3.كيف ينعكس الصراع والتنافس الإقليمي–الدولي (خاصة الصراع الأمريكي–الإيراني، والتنافس التركي–الإيراني–الخليجي) على تماسك الجبهة الداخلية وسيادة واستقلالية قرار الدولة العراقية؟

4.ما هي آليات إدارة الأزمات والتوافقات التي يتم اللجوء إليها لحل الانسدادات السياسية المتكررة، وهل هي آليات مؤسسية دستورية أم آليات عرفية تحكمها موازين القوى الواقعية؟

5.ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل موازين القوى في العراق في ظل استمرار الضغوط الداخلية والخارجية، وما هي المتطلبات الضرورية لتحقيق توازن مستدام يضمن الاستقرار والتنمية؟

منهجية البحث وأدوات الدراسة

ينطلق هذا البحث من مقاربة منهجية متعددة المستويات تجمع بين عدة مناهج ومداخل تحليلية متكاملة. أولاً، يعتمد البحث على **المنهج التحليلي النظمي** (Systems Analysis Approach) المستمد من أعمال ديفيد إيستون، لدراسة النظام السياسي العراقي كنسق مفتوح (Open System) يتفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث يتأثر بمدخلات متنوعة (مطالب شعبية، ضغوط اقتصادية، تدخلات خارجية) عبر عمليات تحويلية معقدة (صنع القرار، التفاوض، التوافق) لينتج مخرجات (قرارات، سياسات عامة، تشكيل حكومات) تؤدي بدورها إلى تغذية راجعة (Feedback) إيجابية أو سلبية تؤثر في المدخلات اللاحقة.

ثانياً، يوظف البحث **اقتراب ميزان القوى** (Balance of Power Approach) بمستوييه الكلاسيكي (في العلاقات الدولية) والحديث (في التحليل السياسي الداخلي) لفهم طبيعة العلاقات التنافسية والتعاونية والصراعية بين الفاعلين المختلفين، وكيفية توزيع القدرات والموارد بينهم، والآليات التي يستخدمونها لتعظيم مواقعهم أو الحفاظ عليها. ثالثاً، يستخدم البحث **المنهج الوصفي التحليلي** لرصد الظواهر السياسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحليل أبعادها وتفسير أسبابها ونتائجها استناداً إلى أدبيات نظرية وبيانات واقعية.

رابعاً، يعتمد البحث على **المنهج التاريخي المقارن** لتتبع تطور موازين القوى عبر المراحل المختلفة (٢٠٠٣-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٧، ٢٠١٧-٢٠١٩، ٢٠١٩-٢٠٢٤) ومقارنة الأنماط والتحولات. أما بخصوص أدوات جمع البيانات، فقد اعتمد البحث على:

- **تحليل الوثائق الرسمية** :الدستور، قوانين الانتخابات، البيانات الحكومية، التقارير البرلمانية.
- **المصادر الأكاديمية** :الكتب، والدراسات، والأطروحات، والمقالات البحثية المحكمة.
- **التقارير الدولية** :تقارير الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومراكز الأبحاث المتخصصة.
- **تحليل الخطاب السياسي** :تصريحات القادة السياسيين وبيانات الأحزاب والفصائل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لموازين القوى السياسية

يُعد فهم موازين القوى المدخل الأساسي لأي تحليل سياسي رصين، خاصة في البيئات المضطربة كالحالة العراقية. في هذا المبحث، سنؤسس للإطار النظري الذي سنقرأ من خلاله الواقع العراقي.

المطلب الأول: مفهوم موازين القوى السياسية في الفكر السياسي المعاصر

شهد مفهوم "ميزان القوى (Balance of Power) "تطوراً كبيراً ومتدرجاً في الفكر السياسي عبر مراحل تاريخية متعاقبة، منتقلاً من الحيز الضيق للعلاقات الدولية كآلية لمنع الهيمنة والاحتكار في النظام الدولي (كما ظهر في معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ ومؤتمر فيينا ١٨١٥)، إلى الحيز الأوسع للسياسة الداخلية للدول كآلية مؤسسية ودستورية لضبط الصراع السياسي وتنظيم التنافس على السلطة والموارد. يشير المفهوم في سياق السياسة الداخلية إلى التوزيع النسبي للقدرات المادية والمعنوية (Capabilities) والموارد الاقتصادية والرمزية بين الفاعلين السياسيين (أحزاب، جماعات، مؤسسات) بطريقة تمنع فاعلاً واحداً من الانفراد المطلق بالسلطة أو احتكار القرار السياسي والاقتصادي بشكل يهدد التوازن الديمقراطي (الساعدي، ٢٠١٩، ص ٢٣-٢٥)في النظم السياسية التعددية الهشة والانتقالية، غالباً ما يتخذ ميزان القوى شكلاً سلبياً من أشكال "توازن الضعف (Balance of Weakness) "، حيث لا يملك أي طرف سياسي القدرة الكافية على الحسم الاستراتيجي أو فرض رؤيته بالكامل، لكنه في المقابل يملك القدرة الكافية على التعطيل والإعاقة (Veto Power) لمنع الآخرين من إنجاز مشاريعهم. هذا المفهوم التحليلي جوهري وأساسي لفهم طبيعة الانسداد السياسي المتكرر والمزمن في العراق منذ ٢٠٠٥، حيث تتوزع القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية بشكل مجزأ بين فاعلين متعددين (كتل شيعية، سنية، كردية، فصائل مسلحة، عشائر) يمنع ظهور مركز ثقل موحد وقوي للدولة المركزية قادر على فرض السيادة الكاملة (خليل، ٢٠١٨، ص ٧٨-٨٢)ويرى المنظر الواقعي هانز مورغنثاو في كتابه الكلاسيكي "السياسة بين الأمم" أن توازن القوى ليس حالة ثابتة أو استاتيكية يتم تحقيقها مرة واحدة، بل هو حالة ديناميكية متحركة وسيالة تتطلب يقظة استراتيجية مستمرة وتعديلاً مرناً ودائماً للتحالفات والتكتيكات السياسية وفقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية، وهو ما ينطبق بدقة على السلوك السياسي للكتل والأحزاب العراقية التي تغير تحالفاتها وخطابها بحسب الظروف. كما يميز الأدب السياسي بين ثلاثة أنماط من التوازن: التوازن البسيط (بين فاعلين)، والتوازن المعقد (بين عدة فواعل)، والتوازن الهرمي (وجود فاعل مهيمن لكن غير مطلق)، والحالة العراقية تقع ضمن النمط الثاني الأكثر تعقيداً وعدم استقرار.

المطلب الثاني: الفاعلون السياسيون الرئيسيون في موازين القوى

تتسم خريطة الفاعلين السياسيين في العراق المعاصر بالتعقيد البالغ والتشابك الكثيف والطابع المتعدد المستويات والأبعاد، حيث لا يمكن فهم ديناميات القوة السياسية من خلال التصنيفات التقليدية البسيطة (حكومة-معارضة) السائدة في الديمقراطيات المستقرة، بل يتطلب الأمر نموذجاً

تحليلياً أكثر شمولاً وعمقاً يأخذ بعين الاعتبار تعدد مصادر القوة (عسكرية، اقتصادية، دينية، عشائرية، خارجية) وتنوع مستويات الفاعلية (دولتي، شبه دولتي، غير دولتي). ويمكننا تصنيف هذه الفواعل المعقدة إلى الفئات التالية:

1. الفاعلون الدولتيون الرسميون: (State Actors)

ويشمل ذلك المؤسسات الدستورية الثلاث الرئيسية: السلطة التشريعية (مجلس النواب بـ ٣٢٩ مقعداً)، والسلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، الوزارات)، والسلطة القضائية (المحكمة الاتحادية العليا، مجلس القضاء الأعلى). نظرياً وبموجب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، يفترض أن تكون هذه المؤسسات هي الفاعل الأبرز والمحتكر الشرعي والوحيد للسلطة والقرار السياسي، لكن واقعياً وفي الممارسة الفعلية تعاني هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة من الاختراق الحزبي العميق والمحاصصة الطائفية والإثنية الممنهجة(Muhasasa) ، مما يضعف بشدة استقلاليتها الوظيفية وحيادها المؤسسي ويحولها إلى ساحات للصراع بين الأحزاب بدلاً من أن تكون حكماً محايداً أو فاعلاً موحداً في ميزان القوى (الجبوري، ٢٠٢٢، ص ٥٥-٦٠). فمثلاً، يتم توزيع المناصب الوزارية والإدارية العليا ليس وفق معايير الكفاءة والخبرة، بل وفق المحاصصة الحزبية والطائفية، مما حول الوزارات إلى "إقطاعيات" حزبية تخدم مصالح الأحزاب المسيطرة عليها.

2. الأحزاب والكتل السياسية التقليدية: (Traditional Political Blocs)

وهي القوى السياسية الحزبية المنظمة التي هيمنت على المشهد العراقي منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن، وتعتمد في قوتها ونفوذها على مصادر متعددة ومتشابكة: الشرعية الانتخابية (المقاعد البرلمانية)، والمال السياسي والاقتصادي الهائل (السيطرة على مؤسسات اقتصادية ومكاتب استثمارية وعقود حكومية)، وشبكات الزبائنية المتجذرة اجتماعياً (Clientelism) التي تربط هذه الأحزاب بقواعد شعبية واسعة من خلال تقديم الخدمات والوظائف والحماية. هذه الأحزاب (مثل: الدعوة، المجلس الأعلى، التيار الصدري، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، وغيرها) ليست مجرد تنظيمات سياسية تقليدية تقتصر على النشاط الانتخابي والبرلماني، بل تحولت بفعل السيطرة على موارد الدولة إلى كيانات اقتصادية واجتماعية متجذرة في النسيج المجتمعي، تمارس نفوذاً يتجاوز البرلمان ليشمل الشارع والاقتصاد والأمن (عبد الله، ٢٠٢٠، ص ١٠٢-١٠٨). إن هذه الأحزاب تشكل العمود الفقري للنظام السياسي العراقي وهي المحرك الأساسي لديناميات التحالف والصراع.

3. الفاعلون غير الدولتيين المسلحون: (Armed Non-State Actors)

وأبرزهم الفصائل المسلحة المنضوية ضمن "الحشد الشعبي" والتي تمتلك قوة عسكرية كبيرة وتنظيماً محكماً وولاءات عقائدية متينة، بعضها يتمتع بارتباطات إقليمية (خاصة مع إيران). تمتلك هذه الفصائل "قوة صلبة (Hard Power) "عسكرية وأمنية موازية وأحياناً منافسة لقوة الدولة الرسمية (الجيش والشرطة)، مما يجعلها رقماً صعباً ومؤثراً في معادلة الحكم والقرار الاستراتيجي. رغم محاولات إدماجها رسمياً في مؤسسات الدولة بعد ٢٠١٦، إلا أن بعضها يحتفظ باستقلالية في القرار والحركة، وتستخدم قوتها للضغط السياسي والاقتصادي (العزاوي، ٢٠٢١، ص ٨٨-٩٥).

4. المرجعيات الدينية والعشائر: (Religious and Tribal Authorities)

تمثل المرجعية الدينية في النجف الأشرف (خاصة مرجعية السيد السيستاني) فاعلاً محورياً يمتلك "قوة ناعمة (Soft Power) "هائلة وقدرة استثنائية على التوجيه المعنوي والتأثير الروحي في ملايين الشيعة العراقيين، وقدرة على حسم لحظات الانسداد السياسي الحادة من خلال تدخلات محسوبة ومدروسة (كما حدث في ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٩). أما العشائر، فتمثل بنية اجتماعية تقليدية لا تزال فاعلة ومؤثرة خاصة في المناطق الريفية والمحافظات الوسطى والغربية والجنوبية، وتمتلك قدرة على التعبئة والحشد وحل النزاعات المحلية، وأحياناً تتحول إلى لاعب سياسي في الانتخابات (الحسني، ٢٠١٩، ص ١٦٠-١٦٨).

5. الفاعلون الخارجيون: (External Actors)

لا يمكن فهم موازين القوى الداخلية دون استحضار الفاعلين الخارجيين (إيران، الولايات المتحدة، تركيا، دول الخليج العربي) الذين يمارسون تأثيراً مباشراً وغير مباشر عبر الدعم المالي والعسكري والسياسي لحلفائهم المحليين، مما يجعل العراق ساحة للتنافس الإقليمي والدولي الذي ينعكس مباشرة على التوازنات الداخلية (سيتم تفصيله في المبحث الثالث).

المطلب الثالث: أدوات قياس وتحليل موازين القوى السياسية

يطرح السؤال المنهجي الأساسي نفسه بإلحاح: كيف نقيس قوة فاعل سياسي في العراق المعاصر؟ وكيف نحدد بدقة علمية من هو الأقوى حقاً؟ من الواضح أن الأدوات التقليدية البسيطة (عدد المقاعد البرلمانية، حجم التصويت الشعبي) لم تعد كافية أو دقيقة لرسم خارطة القوة الحقيقية في

بيئة سياسية معقدة تتداخل فيها القوة الرسمية مع القوة الفعلية، والشرعية الدستورية مع النفوذ الميداني. لذلك يقترح الباحثون والمحللون السياسيون المتخصصون نموذجاً تحليلياً مركباً ومتعدد الأبعاد للقياس الكمي والنوعي يشمل المؤشرات والمعايير التالية:

أولاً: القدرة التعبوية والشعبية (Mobilization Capacity): ويقصد بها مدى قدرة الطرف السياسي أو الحزب أو الفصيل على تحشيد وتعبئة الشارع والأنصار والمؤيدين في لحظات الأزمة والمواجهة السياسية، سواء لأغراض انتخابية أو احتجاجية أو ضغط سياسي. هذه القدرة تُقاس بعدد المشاركين في التظاهرات والمسيرات التأييدية، ونسب المشاركة الانتخابية في المناطق الموالية، وسرعة الاستجابة للدعوات. مثلاً، أثبت التيار الصدري قدرة تعبوية استثنائية عام ٢٠٢٢ حين حشد مئات الآلاف لاقتحام المنطقة الخضراء واعتصام البرلمان لشهور (العزاوي، ٢٠٢١، ص ٨٨-٩٢).

ثانياً: القدرة المالية والاقتصادية (Economic Power): تشمل حجم الموارد والثروات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يسيطر عليها أو يتحكم فيها الطرف السياسي، من خلال: السيطرة على مكاتب اقتصادية ومشاريع استثمارية، والحصول على عقود حكومية ضخمة بملايين الدولارات، والتحكم في منافذ حدودية مدرة للأموال، واستثمارات عقارية وتجارية واسعة. هذا المال يُستخدم في تمويل الحملات الانتخابية الباهظة، وشراء الولاءات، وتقديم الخدمات الاجتماعية لبناء قواعد شعبية. بعض الأحزاب تملك موازنات سنوية تفوق موازنات محافظات بأكملها (الخفاجي، ٢٠٢٠، ص ٢١٠-٢١٥).

ثالثاً: القدرة القسرية والعسكرية (Coercive Power) وتتمثل في امتلاك أجنحة مسلحة منظمة أو ميليشيات، أو وجود نفوذ وتغلغل عميق داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية (الجيش، الشرطة، المخابرات). هذه القدرة تمنح الفاعل السياسي قوة ردع وتأثير ميداني حقيقي يتجاوز القاعات السياسية إلى الشارع والأرض، وتجعله قادراً على فرض أمر واقع أو منع تنفيذ قرارات لا تتوافق مع مصالحه.

رابعاً: الامتداد والدعم الخارجي (External Support): يشمل حجم ونوع ومستوى الدعم الإقليمي أو الدولي الذي يحظى به الفاعل السياسي من قوى خارجية (مالي، عسكري، لوجستي، سياسي، إعلامي). هذا الدعم يعزز قدرته على الصمود في الأزمات ويمنحه عمقاً استراتيجياً ويفتح له قنوات تأثير إضافية. بعض الأحزاب والفصائل العراقية تستمد جزءاً كبيراً من قوتها من ارتباطها بطهران أو واشنطن أو أنقرة أو الرياض.

خامساً: الشرعية والقبول الشعبي (Legitimacy): مدى تمتع الفاعل السياسي بقبول شعبي حقيقي وشرعية معنوية ومصداقية في عيون الجمهور، بعيداً عن الإكراه أو الشراء. هذه الشرعية قد تكون دينية (مرجعية)، أو تاريخية (نضال)، أو أدائية (خدمات). تآكل الشرعية يضعف الفاعل حتى لو كان يمتلك موارد مادية ضخمة، كما رأينا في تراجع نفوذ أحزاب تقليدية بعد احتجاجات تشرين.

إن تطبيق هذا النموذج المركب على الحالة العراقية يظهر بوضوح تام تبايناً واضحاً وأحياناً صارخاً بين القوة الرسمية الظاهرية (عدد المقاعد البرلمانية، المناصب الحكومية) وبين القوة الفعلية الواقعية (النفوذ الميداني، القدرة على التأثير)، وهو ما يفسر منطقياً لماذا قد تتحكم كتل وفصائل أصغر حجماً برلمانياً بمسار القرار السياسي والاقتصادي والأمني الاستراتيجي إذا كانت تمتلك أدوات ضغط وتأثير خارج البرلمان (قوة عسكرية، دعم خارجي، قدرة على تعطيل الشارع). هذا التعقيد في قياس القوة يجعل من عملية التنبؤ بمآلات الصراع السياسي أمراً بالغ الصعوبة ويتطلب تحليلاً عميقاً متعدد المستويات (محمود، ٢٠٢٢، ص ١١٥-١٢٠).

المبحث الثاني: استحقاقات الداخل العراقي وأثرها في موازين القوى

لم يعد الداخل العراقي مجرد متلقٍ للسياسات، بل تحول إلى فاعل ضاغط بقوة، فارضاً أجندات جديدة على القوى التقليدية.

المطلب الأول: الاستحقاقات الدستورية والسياسية (الانتخابات، تشكيل الحكومات)

تمثل الانتخابات في العراق محطات دورية حاسمة ومفصلية لإعادة اختبار وقياس موازين القوى السياسية بين الكتل والأحزاب المتنافسة، رغم أن نتائجها لا تعكس دائماً القوة الواقعية الفعلية للفاعلين كما أسلفنا. منذ أول انتخابات عام ٢٠٠٥ وحتى انتخابات ٢٠٢١، مر العراق بسبع دورات انتخابية برلمانية شهدت تحولات ملحوظة في الخارطة السياسية والحزبية. إلا أن انتخابات تشرين الأول ٢٠٢١، التي جاءت كاستحقاق مبكر ومفاجئ استجابة مباشرة وملحة لمطالب واحتجاجات انتفاضة تشرين ٢٠١٩ الشعبية الواسعة، أحدثت زلزالاً سياسياً حقيقياً وغير متوقع في البنية التقليدية للنظام السياسي (الموسوي، ٢٠٢٢، ص ٣٤-٤٠)أدى تغيير قانون الانتخابات الجذري (من نظام القائمة النسبية المفتوحة إلى نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة المتعددة مع صوت واحد) إلى تراجع ملحوظ وحاد لقوى وأحزاب تقليدية كانت مهيمنة منذ ٢٠٠٥ (مثل ائتلاف دولة القانون وائتلاف الفتح)، وصعود لافت ومفاجئ لقوى ووجوه جديدة (حركات شبابية، مستقلون، أحزاب ناشئة). فاز التيار الصدري بأكبر كتلة برلمانية (٧٣ مقعداً)، بينما دخل عشرات المستقلين البرلمان لأول مرة يمثلون خطاباً جديداً مناهضاً للمحاصصة ومطالباً بالإصلاح الجذري

والشامل. هذا التحول النوعي في المخرجات الانتخابية أدى بشكل مباشر إلى "انسداد سياسي" تاريخي غير مسبوق استمر لأكثر من عام كامل (تشرين الأول ٢٠٢١ – تشرين الأول ٢٠٢٢)، شمل أزمة تشكيل الحكومة، واستقالة جماعية للكتلة الصدرية من البرلمان احتجاجاً، واقتحام متكرر للمنطقة الخضراء، واشتباكات دامية بين الفصائل في آب ٢٠٢٢ راح ضحيتها عشرات القتلى، وهو ما يعكس بجلاء عدم التطابق الكامل بين نتائج الصناديق الانتخابية وبين موازين القوى الواقعية الفعلية على الأرض (السعدي، ٢٠٢٣، ص ١٥–٢٢)القوى والفصائل التي خسرت برلمانياً وانتخابياً (خاصة فصائل الحشد الشعبي وأحزاب الإطار التنسيقي) لجأت إلى أدوات "الضغط الميداني" (التظاهرات، الاعتصامات، التهديدات الأمنية) والضغط "القضائي" (الطعون القانونية أمام المحكمة الاتحادية) والضغط "الخارجي" (استنجاد بإيران) لتعويض خسارتها الانتخابية وإعادة التوازن لصالحها. هذا السلوك السياسي يثبت بوضوح الفرضية المحورية لهذا البحث: أن الاستحقاق الدستوري الانتخابي وحده لا يكفي ولا يستطيع بمفرده رسم خارطة القوة الحقيقية في العراق دون توافقات سياسية فوق–دستورية وعرفية تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى المادية والميدانية (الفصائل المسلحة) والخارجية (الضغوط الإقليمية). في النهاية، تم تشكيل حكومة محمد شياع السوداني في تشرين الأول ٢٠٢٢ بتوافق بين كل القوى (بعد انسحاب الصدر) وليس بناءً على نتائج الانتخابات فقط، مما يعكس منطق "الديمقراطية التوافقية" الذي يهيمن على النظام العراقي.

المطلب الثاني: الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها

تعتبر الأزمات الاقتصادية (تذبذب أسعار النفط، البطالة، الفساد) عاملاً حاسماً في تآكل شرعية القوى السياسية المهيمنة. النظام السياسي العراقي القائم على "الدولة الريعية" و"توزيع المغانم" يواجه صعوبة في الاستمرار مع تضخم الجهاز الحكومي وتراجع الموارد (الخفاجي، ٢٠٢٠، ص ٢١٠).أمنياً، يمثل استمرار تهديد بقايا داعش وانتشار السلاح المنفلت تحدياً لهيبة الدولة. إن عجز الدولة عن احتكار العنف الشرعي يضعف مركزها في ميزان القوى لصالح الفاعلين المسلحين. اجتماعياً، أدى الفقر وسوء الخدمات إلى اتساع الفجوة بين الطبقة السياسية والمجتمع، مما خلق بيئة خصبة للاضطرابات التي تهدد استقرار أي معادلة سياسية لا تأخذ البعد المعيشي في الاعتبار (مراد، ٢٠٢١، ص ٦٧).

المطلب الثالث: دور الرأي العام والحركات الاحتجاجية في إعادة تشكيل موازين القوى

شكلت "انتفاضة تشرين" ٢٠١٩ نقطة تحول مفصلية في التاريخ السياسي العراقي المعاصر. لأول مرة، دخل "الشارع" كفاعل مستقل وموحد (إلى حد كبير) في مواجهة النظام السياسي برمته. هذا الحراك كسر حاجز الخوف وأسقط حكومة عادل عبد المهدي، فارضاً معادلة جديدة: "الشرعية الشعبية" مقابل "الشرعية الثورية" أو "الشرعية الانتخابية التقليدية" (صالح، ٢٠٢٠، ص ١٢٠).

نجحت الحركات الاحتجاجية في تغيير قواعد اللعبة من خلال:

١.فرض قانون انتخابات جديد.

٢.إجبار القوى السياسية على تبني خطاب وطني يبتعد نسبياً عن الطائفية.

٣. .خلق جيل سياسي جديد من المستقلين الذين دخلوا البرلمان. ورغم تراجع زخم الاحتجاجات، إلا أن "الكتلة الصامتة" أو "جمهور المقاطعة" بات سيفاً مسلطاً يهدد شرعية أي نظام قادم، مما يجعل مراعاة الرأي العام ضرورة بقاء للقوى السياسية (التميمي، ٢٠٢٢، ص ٩٠).

المبحث الثالث: ضغوط الخارج وانعكاساتها على موازين القوى السياسية

لا يمكن فهم السياسة العراقية بمعزل عن البيئة الخارجية، فالعراق دولة "مخترقة" بالنفوذ، حيث تتحول الصراعات الدولية مباشرة إلى أزمات داخلية.

المطلب الأول: التدخلات الإقليمية وأثرها في التوازنات السياسية الداخلية

تعد إيران وتركيا ودول الخليج العربي أبرز الفاعلين الإقليميين في المشهد العراقي. الدور الإيراني هو الأكثر عمقاً وتأثيراً، حيث تمتلك طهران نفوذاً واسعاً من خلال علاقاتها العقائدية والسياسية مع قوى فاعلة في المشهد، وتلعب دور "الضامن" لوحدة البيت الشيعي السياسي في لحظات التصدع (عبد الكريم، ٢٠١٩، ص ١٤٥).في المقابل، تسعى تركيا لتعزيز نفوذها في الشمال عبر الملفين الاقتصادي والأمني (محاربة حزب العمال الكردستاني)، بينما تحاول الدول العربية استعادة العراق إلى "الحضن العربي" عبر بوابة الاستثمارات والربط الكهربائي، مما يخلق توازناً دقيقاً بين المحاور. هذه التدخلات تجعل ميزان القوى الداخلي انعكاساً لميزان القوى الإقليمي؛ فأي تقارب إيراني–سعودي مثلاً ينعكس هدوءاً في بغداد، والعكس صحيح (فرحان، ٢٠٢١، ص ٧٢).

المطلب الثاني: الضغوط الدولية والدور الأمريكي والدولي

الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الدولة التي هندست النظام السياسي بعد ٢٠٠٣، لا تزال لاعباً محورياً رغم تراجع وجودها العسكري. تعتمد واشنطن على أدوات ضغط اقتصادية (حماية أموال النفط العراقي في الفيدرالي الأمريكي) وسياسية وعسكرية (التحالف الدولي) (حسن، ٢٠٢٠،

ص ١٩٨)يمثل الصراع الأمريكي–الإيراني على الأرض العراقية المتغير الأهم في زعزعة موازين القوى. تسعى واشنطن لتقوية "الدولة" ومؤسساتها الرسمية (الجيش، جهاز مكافحة الإرهاب) لموازنة نفوذ الفصائل، بينما تعمل قوى أخرى على إضعاف هذا التوجه. كما يدخل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة كفاعلين داعمين للاستقرار والانتخابات، مما يضيف طبقة أخرى من الضغوط المعيارية والقانونية (الياسري، ٢٠٢٣، ص ٥٠).

المطلب الثالث: التفاعل بين استحقاقات الداخل وضغوط الخارج

تتجلى ذروة التعقيد في التفاعل بين الداخل والخارج. فكثيراً ما تستنجد قوى داخلية بالخارج لتقوية موقفها ضد منافسيها المحليين (الاستقواء بالخارج)، مما يحول التنافس السياسي إلى "حرب بالوكالة". في المقابل، يضغط الخارج أحياناً باتجاه تسويات لا يرضى عنها الداخل الشعبي (حكومات التوافق الهشة) (محمود، ٢٠٢٢، ص ١١٥).إن استحقاقات الداخل (توفير الخدمات، السيادة، حصر السلاح) تصطدم غالباً بمصالح الخارج. فعلى سبيل المثال، قد يتعارض ملف "الربط الكهربائي" مع مصالح دول مصدرة للطاقة للعراق، وقد يتعارض ملف "ضبط الحدود" مع استراتيجيات أمنية لدول الجوار. هذا التدافع المستمر يعيد إنتاج موازين قوى قلقة، لا هي قادرة على تلبية طموح الداخل، ولا هي قادرة على الفكاك من هيمنة الخارج. التوازن هنا يصبح "توازن قلق" يدار بالأزمات وليس بالحلول (الكبيسي، ٢٠٢١، ص ٢٠٥).

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي سلط الضوء على ديناميات موازين القوى السياسية في العراق بين ضغطي الداخل والخارج، يمكننا القول إن النظام السياسي العراقي يعيش حالة من "السيولة الاستراتيجية". لم يعد ممكناً الركون إلى القواعد التقليدية التي حكمت العملية السياسية منذ ٢٠٠٥، إذ فرضت متغيرات "تشرين" والضغوط الاقتصادية والتحولات الجيوسياسية واقعاً جديداً يتطلب أدوات تحليل مختلفة.

أولاً: الاستنتاجات

1. **تعددية مراكز القوة**: لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد، بل تشاركها فصائل مسلحة، وأحزاب اقتصادية، وعشائر، وقوى خارجية، مما يجعل مفهوم "السيادة" نسبياً ومجزأً.
2. **أثر العامل الخارجي الحاسم**: يظل العامل الخارجي هو "المرجح" في معادلات تشكيل الحكومات واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وغالباً ما يكون التوافق الخارجي شرطاً مسبقاً للاستقرار الداخلي.
3. **صعود "الشارع" كفاعل فيتو**: تحول الرأي العام العراقي من كتلة انتخابية سلبية إلى قوة ضغط فاعلة قادرة على تعطيل المشاريع السياسية وإسقاط الحكومات، وإن كانت تفتقر للتنظيم السياسي البديل.
4. **هشاشة التحالفات**: موازين القوى في العراق متغيرة وليست ثابتة، فالتحالفات تبنى على المصالح الآنية (توزيع المناصب) وليس على البرامج، مما يجعل الحكومات الناتجة عنها ضعيفة وقصيرة النفس.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم، يوصي البحث بالآتي لصانع القرار والنخب السياسية والأكاديمية:

1. **تعزيز مركزية الدولة**: لا يمكن تحقيق توازن مستقر دون تقوية المؤسسات الرسمية (الجيش، القضاء، المؤسسات المالية) واحتكار الدولة للسلاح والقرار السيادي، لتقليل الاعتماد على الفواعل غير الدولتية.
2. **تحييد العراق عن الصراعات**: تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ "العراق أولاً" والنأي بالنفس عن سياسة المحاور، لتحويل العراق من ساحة صراع إلى منطقة تلاقي مصالح.
3. **تجديد العقد الاجتماعي**: ضرورة الانتقال من "الديمقراطية التوافقية" القائمة على المحاصصة الطائفية والحزبية، إلى "ديمقراطية المواطنة" التي تعتمد الكفاءة وتستجيب لمطالب الجيل الجديد.
4. **التنويع الاقتصادي**: العمل الجاد على فك ارتباط الاقتصاد بالنفط فقط، لأن الاستقلال الاقتصادي هو المدخل الحقيقي للاستقلال السياسي وتحصين القرار الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

- الجبوري، قحطان (٢٠٢٢). النظام السياسي في العراق: تحديات البناء المؤسسي .بغداد: دار الذاكرة للنشر.
- الحسني، محمد (٢٠١٩). الدولة واللادولة في العراق: صراع الهويات والمصالح .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخفاجي، عصام (٢٠٢٠). الاقتصاد السياسي للعراق: من دولة الريع إلى دولة الإنتاج .عمان: دار دجلة.

- الركابي، حسن (٢٠٢١). "التدخل الإقليمي وأثره في الأمن الوطني العراقي ."مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٥، ص ٣٠-٥٥.
- الزبيدي، هيثم (٢٠٢٠). العراق: متاهة الحكم والسياسة .لندن: دار الحكمة.
- الساعدي، نعيم (٢٠١٩). نظريات ميزان القوى وتطبيقاتها في الشرق الأوسط .القاهرة: مكتبة مدبولي.
- السعدي، أحمد (٢٠٢٣). "أزمة الانسداد السياسي في العراق ٢٠٢١-٢٠٢٢: الأسباب والتداعيات ."مجلة دراسات عراقية، مركز المستنصرية، ص ١٠-٢٥.
- التميمي، أرشد (٢٠٢٢). احتجاجات تشرين والتحول الديمقراطي في العراق .بغداد: مكتبة عدنان.
- الياسري، مناف (٢٠٢٣). العلاقات العراقية الأمريكية في ضوء الاتفاقية الاستراتيجية .بغداد: دار الفراهيدي.
- حسن، حارث (٢٠٢٠). "الدولة الهجينة في العراق والصراع على السلطة ."أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص ١٨٠-٢١٠.
- خليل، أسامة (٢٠١٨). بناء الدولة في المجتمعات المنقسمة: الحالة العراقية نموذجاً .عمان: دار الأكاديميون.
- صالح، مظهر محمد (٢٠٢٠). إشكاليات الاقتصاد العراقي وسبل المعالجة .بغداد: بيت الحكمة.
- عبد الله، ياسر (٢٠٢٠). "دور الأحزاب السياسية في تكريس المحاصصة في العراق ."مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، ص ٩٥-١١٥.
- عبد الكريم، فارس (٢٠١٩). النفوذ الإيراني في العراق: القوة الناعمة والصلبة .الكويت: مركز الخليج للدراسات.
- العزاوي، سليم (٢٠٢١). العسكرة والسياسة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- فرحان، وليد (٢٠٢١). "التنافس الإقليمي في العراق: تركيا وإيران نموذجاً ."مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٤، القاهرة، ص ٦٠-٨٥.
- الكبيسي، بشير (٢٠٢١). العلاقات الدولية للشرق الأوسط: العراق بؤرة للصراع .عمان: دار آمنة.
- مراد، خليل (٢٠٢١). الفقر والعدالة الاجتماعية في العراق .أربيل: مركز كردستان للدراسات.
- الموسوي، حيدر (٢٠٢٢). "قانون الانتخابات الجديد وأثره على الخارطة السياسية العراقية ."مجلة الباحث السياسي، الجامعة المستنصرية، ص ٢٠-٤٥.
- محمود، علي (٢٠٢٢). السياسة الخارجية العراقية: محددات الداخل وضغوط الخارج .بغداد: دار الشؤون الثقافية.